5

الجزء الخامس

الخيانة

-٢٣-

فى فجر الخامس من ديسمبر عام ١٩٥٦ أيقظنى طرق على الباب وعرفت فورا أنها الشرطة ووجدت الكونستابل روسو الذى كان معروفا بالمنطقة ومعه رجلا شرطة وأبرز أمرا بالتفتيش وبدأ ثلاثتهم فى تمشيط المنزل واستيقظ الأطفال ونظرت إليهم آمرا إياهم بالصمت. وبعد ذلك أرانى أمر القبض علىَّ الذى كان مكتوبا عليه «الخيانة العظمى». واصطحبنى روسو بالسيارة وكان معه أمر بتفتيش مكتبى واستمر تفتيشه لمدة خمس وأربعين دقيقة ثم اصطحبنى إلى سجن جوهانسبرج وكان هناك عدد من الزملاء الذين قد ألقى القبض عليهم وتم إحضار أصدقاء ورفاق آخرين على مدى الساعات التالية. وتمكن أحدهم من تهريب العدد المسائى من صحيفة ستار وعلمنا من العناوين الرئيسية أن الحملة شملت جميع أنحاء البلاد وأن القادة الكبار لمجلس التحالف تم اعتقالهم بتهمة الخيانة العظمى والتآمر لإسقاط الدولة ومن بينهم لوثولى ونيكر وسبتمبر وليليان نجويى وبايت وبيليڤيلد الذين تم نقلهم بطائرة حربية إلى جوهانسبرج وبلغ مجموع من ألقى القبض عليهم مائة وخمسة وأربعين شخصا. وفى اليوم التالى ظهرنا فى المحكمة

ووجهت إلينا التهمة رسميا. وبعد أسبوع تم اعتقال ووالتر سيسولو وأحد عشر آخرين فكان المجموع مائة وخمسين إفريقياً وواحدا وعشرين هنديا وثلاثة وعشرين من البيض وسبع ملونين.

وسرعان ما تم نقلنا إلى سجن جوهانسبرج الذى كان يلقب بالقلعة وأُخذنا إلى ساحة رباعية الأضلاع وأُمرنا أن نخلع ملابسنا ونصطف على الحائط وأجبرنا على الوقوف هكذا لأكثر من ساعة.

وحينئذ دخل طبيب أبيض وسألنا إن كان أحد منا مريضا ولم يكن أحد يشكو من أى مرض. وهنا أمرنا أن نرتدى ملابسنا واصطحبنا إلى زنزانتين كبيرتين ليس بها أى أثاث وأعطى كل واحد منا بطانية خفيفة وكان بكل زنزانة مبولة أرضية غير مغطاة.

ومكثنا فى القلعة أسبوعين وكان يسمح لنا بالصحف وكانت موجة الغضب التى اجتاحت جنوب إفريقيا والاستنكار فى العالم مبعث رضا لنا. وتحولت زنزانتنا الموحدة إلى نوع من المؤتمر أجرينا فيه المناقشات ووضعنا برنامجا للنشاط اليومى شمل التمرينات الرياضية والمحاضرات والأغانى القومية والرقصات والسِّير البطولية.

وبعد أسبوعين أُصطُحبنا إلى قاعة التدريب العسكرى فى جوهانسبرج لإجراء المساءلات المبدئية وتم نُقلنا فى عربات شرطة مصفحة يراقبها عدد من حافلات القوات مليئة بالجنود المسلحين وكانت جماهير مؤيدينا تسد الطريق وكان بإمكاننا سماعهم يحيون ويغنون وتحولت الرحلة إلى مسيرة نصر.

وداخل القاعة استقبلتنا جماهير أخرى من المؤيدين حتى بدت القاعة وكأنها اجتماع احتجاج صارخ أكثر منها قاعة محاكمة. وسرنا ونحن نرفع أصابعنا بإشارة تحية المؤتمر ونومئ إلى مؤيدينا واختلط المتهمون بالمراسلين الصحفيين والأصدقاء حتى بدا الأمر احتفالا وليس عقوبة.

كانت التهمة الموجهة إلينا جميعا من قبل الدولة هى الخيانة العظمى والتآمر لاستعمال العنف لقلب الحكومة الحالية وإحلال حكومة شيوعية محلها وكانت المدة التى شملها الاتهام هى من ١ أكتوبر عام ١٩٥٢ إلى ١٣ ديسمبر عام ١٩٥٦ أى أنها شملت حملة التحدى وإخلاء صوفيا تاون ومجلس الشعب. وكان تعريف الخيانة طبقاً لقانون جنوب إفريقيا هى أنها نوايا عدوانية للاحتلال والإضرار باستقلال الدولة وأمنها أو تعريضها للخطر. وكانت العقوبة هى الموت.

وكان القاضى المحقق الذى ينظر القضية هو إف. سى. ويسيل ونظرا لعدم وجود مكبرات صوت فى القاعة تأجلت الجلسة ونُقلنا مرة أخرى وسط هتاف الجماهير إلى القلعة.

وفى اليوم التالى كانت الجماهير أكثر عددا والشرطة أكثر تأهباً. وحينما وصلنا وجدنا أن الدولة قد قامت بتشييد قفص هائل من الأسلاك لنجلس فيه وتم اقتيادنا داخله وجلسنا على مقاعد طويلة محاطين بستة عشر جنديا مُسلّحا.

وكان مؤيدو المنظمة قد جمعوا فريق دفاع هائلاً من بينهم برام فيشر ونورمان وزنبرج وإسرائيل ميزلس وموريس فرانك. وقد بدأ فرانك باحتجاج عنيف ضد الدولة لامتهان كرامة موكليه ومعاملتهم كما لو كانوا حيوانات متوحشة وأضاف أنه إذا لم يتم إخراجنا من القفص فإن جميع المحامين سينسحبون وبعد مداولة قرر القاضى هدم القفص وبدأوا بنزع الواجهة.

واستمرت قراءة عريضة الاتهام يومين حاول المدعى العام أن يثبت للمحكمة أن المتهمين، وبمساعدة دولة أجنبية، كانوا يخططون لقلب نظام الحكم القائم باستعمال العنف وفرض حكم شيوعى على جنوب إفريقيا ويرهن على ذلك بمقتطفات من الميثاق. وأُفرج عنا فى اليوم الرابع بكفالة وكانت الكفالة مثلا أخر من أمثال الآبارتايد فكفالة الأبيض كانت ٢٥٠ جنيها، ١٠٠ للهندى، ٢٥ للإفريقى والملون. وتقدم الكثيرون من مختلف مناحى الحياة ليدفعوا الكفالة لكل المتهمين كرمز للمساندة وأصبحت تلك الظاهرة فيما بعد صندوق الدفاع عن المتهمين فى قضايا الخيانة وبدأه الأسقف ريفز ومجموعة أخرى وتم الإفراج عنا على أن نثبت حضورنا فى مقر الشرطة مرة كل أسبوع ومنعنا من حضور أية اجتماعات عامة. وتقرر نظر القضية فى يناير.

-٢٤-

بدأ زواجي من إيڤيلين فى التداعى قبل المحاكمة. كانت قد بدأت تدرس التوليد فى دربان وكان ذلك يبعدها أشهرا عن المنزل. وكان ذلك ممكنا فى حينه حيث كانت أمى وأختى تقيمان معنا. ونجحت إيڤيلين وعادت إلى المنزل وكانت حاملا ثم ولدت لنا طفلة اسميناها مكازيوى تيمنا بتلك التى فقدناها. وفى غضون السنة التالية بدأت تندمج فى نشاط جمعية شهود چيهوفا وتوزع منشوراتهم وحاولت أن تضمنى لصفوفهم كبديل عن التزامى بالمعركة. ولكن انشغالى بالنضال قد أقلق إيڤيلين التى كانت تعتقد أن السياسة تمضية وقت للشباب وأننى يوما سأعود إلى ترانسكى وأمارس المحاماة هناك. وشرحت لها مليًا مبينا أن السياسة هى عمل حياتى وجزء أساسى من كيانى ولم تتقبل ذلك بينما حاولت هى إقناعى بقيمة الإيمان والتدين. وإن قلت لها إنى أخدم الأمة كانت ترد قائلة: إن خدمة الله أهم من خدمة الأمة. ولم تكن بيننا أرض مشتركة وأصبح الزواج واهنا.

وتنازعنا أيضا حول قلوب الأطفال وعقولهم فقد كانت تريد لهم أن يكونوا متدينين وكنت أعتقد أنهم لابد أن يسيسوا وكانت تصطحبهم إلى الكنيسة وتعطيهم المنشورات ليوزعوها وكنت أناقش الأولاد فى السياسة وكان ثيمبى عضوا فى منظمة الرواد فى المؤتمر.

وكان برنامجى فى تلك الأيام قاسيا فكنت أترك المنزل فى الصباح الباكر وأعود متأخرا فى الليل إذ إنى كنت أحضر اللقاءات فى المساء

ولم تكن إيڤيلين تفهم ذلك وأخذت تشك أن لى علاقات نسائية. وفى عام ١٩٥٥ وجهت لى إنذارا أن أترك المؤتمر وحاول وولتر وزوجته ألبرتينا التدخل وعندما حاول وولتر أن يحادثنى فى الأمر لم أعطه فرصة. وذات يوم اصطحب وولتر شقيق زوجتى إلى مكتبى وحاولنا مناقشة الأمر ولكن لم تفلح المحاولة.

وبعد القبض علينا فى ديسمبر حضرت إيڤيلين لزيارتى مرة واحدة وعند خروجى من السجن وجدت أنها انتقلت من المنزل وأخذت الأولاد. وكانت خلافاتنا لا يمكن حسمها فلم أكن بمستطيع ترك المعركة ولم تكن هى لتقبل سوى أن أكرس نفسى لها وللأولاد. ولم أفقد أبدا إعجابى بها واحترامى لها ولكننا فى النهاية لم نستطع إنجاح الزواج.

-٢٥-

وفى التاسع من يناير عام ١٩٥٧ اجتمعنا مرة أخرى فى صالة التدريب وجاء دور الدفاع ليفند ادعاءات الدولة. وفى دفاعه قال بيرانجيه إن مبادئ الميثاق قد تكون متعارضة مع سياسة الدولة ولكنها تمثل معتقدات الغالبية العظمى فى العالم من مختلف الأعراق والألوان كما أنها معتقدات الغالبية العظمى فى جنوب إفريقيا. فقد كان خط دفاعنا ينصب على عدم إثبات براءتنا فقط بل أيضا على إثبات أن الحكومة تضطهدنا للقيام بأعمال مبررة أخلاقيا.

وبعد ذلك أخذت الدولة تستعرض أدلة الاتهام، الأمر الذى استغرق شهرا، وكانت الأدلة التي قدموها ضدنا تشمل أشياء تتراوح بين

إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة وكتاب طهو روسى. وخلال الفحص المبدئى الذى استمر لعدة شهور استمعنا إلى رجال الأمن ومن الشرطة السرية من البيض والسود يقرأون ما دونوه فى مذكراتهم المشوشة والملفقة عن اجتماعات المؤتمر.

وفى الشهر السابع للمحاكمة أكدت الدولة أنها ستقدم برهانا على التخطيط للعنف وكان شاهد الدولة الرئيسى هو سولومون نجوباسى وكان يقضى عقوبة عن جريمة احتيال. قال فى البدء إنه يحمل درجة الليسانس من فورت هير وأنه يعمل محاميا وأنه كان سكرتير المؤتمر فى بورت إليزابث وعضوا فى اللجنة المركزية وأنه كان حاضرا فى اجتماع اللجنة المركزية حينما اتُخذ قرار بسفر وولتر سيسولو ودافيد بوبابى إلى الاتحاد السوفييتى للحصول على أسلحة للقيام بثورة عنيفة فى جنوب إفريقيا.

وأضاف أشياء أخرى منها أننا كنا نخطط لأعمال شغب واغتيال جميع البيض فى ترانسكى كما تفعل الماوماو فى كينيا وقد سببت شهادة نجوباسى قلقا وهياجا فى المحكمة ولكن استجواب بيرانجيه له أثبت أنه كذاب ومجنون معا. فقد برهن على أنه ليس خريجا من الجامعة وليس عضوا فى المؤتمر وأنه قام بتزوير شهادة جامعية ومارس المحاماة بشكل غير قانونى هذا إلى جانب قضية الاحتيال المتهم فيها وأثبت أن شهادته كلها لا أساس لها من القيمة.

وقد قام جوسو لوثو أحد المتهمين وكان محاميا بالدفاع عن نفسه

وأثبت فى استجوابه لرجال البوليس السرى تلفيقهم للتهم حيث إن بعضهم لا يعرف الإنجليزية إطلاقا ورغم ذلك أدعوا أنهم حضروا اجتماعات المؤتمر وسجلوا مذكرات بما جرى.

وأخيرا وفى ١١ سبتمبر أى بعد عشرة أشهر من تجمعنا فى صالة التدريب أعلن المدعى أن المراحل التمهيدية للقضية قد استكملت وأعطى الدفاع أربعة أشهر للاطلاع على ثمانية آلاف صفحة مطبوعة من البراهين ضدنا واثنى عشر ألف وثيقة. وانفضت المحكمة فى سبتمبر وبدأت هيئة الدفاع فى مراجعة القرائن. وبعد ثلاثة أشهر أعلنت الدولة إسقاط التهم عن واحد وستين متهما من بينهم لوثولى وتامبو.

وبعد ثلاثة عشر شهرا من الفحص المبدئى وجد القاضى أسبابا كافية لمحاكمتنا أمام محكمة الترنسفال العليا بتهمة الخيانة العظمى.

-٢٦-

فى عصر يوم من الأيام وأثناء الاستراحة فى الفحص المبدئى كنت أقوم بتوصيل صديق لى ومررت قريبا من محطة للحافلات ومن طرف عينى رمقت فتاة جميلة تنتظر الحافلة. ثم نظرت خلفى لأتملى منها لكن سيارتى كانت قد قطعت مسافة.

وبعد أسابيع كنت فى المكتب وخرجت من غرفتى لأرى أوليفر ووجدت نفس الفتاة جالسة مع أخيها أمام مكتب أوليفر وقدمنى أوليفر لهما قائلا إنهما جاءا لاستشارة قانونية. كان اسمها نومزامو وينيفريد

مايكيزيلا وتُعرف بوينى وقد أكملت دراستها فى مدرسة الخدمة الاجتماعية وكانت أول سوداء تعمل إخصائية اجتماعية فى أحد المستشفيات. ومن أول لقاء أردت وينى زوجة لى.

واتصلت بها هاتفيا وطلبت منها المساعدة فى جمع أموال لقضية الخيانة ودعوتها للغداء ثم ذهبنا لنزهة بالسيارة وكلمتها عن آمالى وعن مصاعب المحاكمة وأخبرتها أنى أريد أن أتزوجها. لقد شعرت بمجرد رؤيتها بتفتحها للحياة وعاطفتها الجياشة وشجاعتها وإصرارها. وخلال الشهور التالية كنا نلتقى كلما استطعنا كما قامت هى بزيارتى فى صالة التدريب وفى المكتب وقابلت أولادى ثمبى وماكجاثو وماكازيوى وحضرت الاجتماعات السياسية وقد كنت أتودد إليها وأسيّسها فى نفس الوقت.

وبعد ذلك اتخذت إجراءات الطلاق من إيڤيلين. وكانت المحاكمة قد دخلت عامها الثانى وألقت بثقلها الخانق على عملنا فى المكتب الذى بدأ فى التدهور لأننا لم نكن باستطاعتنا التواجد هناك وكنا نواجه أنا وأوليڤر مشاكل مادية. وكان أوليڤر وبعد سقوط التهم عنه يعمل ساعات تعويضية لكن الضرر كان قد وقع وأصبحنا نبحث عن عملاء. وشرحت تلك الظروف لوينى وأخبرتها أننا من المحتمل أن نعيش على راتبها الصغير ووافقت ولم أعدها بالماس والذهب ولم أستطع أبدا أن أعطيها ذلك وتم الزواج فى ١٤ يونيو عام ١٩٥٨.

ورغم أننى كنت أحاكم بتهمة الخيانة فقد منحتنى وينى الأمل وشعرتُ

أن فرصة ثانية للحياة قد أتيحت لى.

-٢٧-

كان الحدث الهام الذى ينتظر البلاد فى عام ١٩٥٨ هو الانتخابات العامة وكان المؤتمر يرى أن علينا ألا ندع المناسبة تمر دون عمل فإن هزيمة حزب القوميين كانت مصلحة لنا.

واتحدت المنظمات الأربع ودعونا إلى إضراب وبدأت حملتنا التى كان شعارها «يجب أن يذهب القوميون» وكان قادة الحملة يعملون فى السر. وفى يوم الإضراب أجرينا الاتصالات من مخابئنا بالقيادات المختلفة وأرسلنا أشخاصا إلى الأماكن الاستراتيجية فى المدن لتقرير مدى استجابة الناس للإضراب وكانت التقارير تقول إن الناس قد تجاهلوا الإضراب. وقررنا إلغاء الدعوة للإضراب ورغم أن التراجع كان مهينا شعرنا أن الامتهان الأكبر هو عدم التراجع.

ولكن ما حدث أنه كان هناك مناطق لم تسمع بالإضراب ففى اليوم التالى كانت الاستجابة حسنة فى بورت إليزابث. وعلى أية حال فقد فاز القوميون بزيادة قدرها أكثر من ١٠٪ من الأصوات.

-٢٨-

قررت الحكومة تطبيق نظام تصاريح المرور على النساء وعزمت النساء على عدم الخضوع للقرار.

وفى عام ١٩٥٧ وتحت تأثير التنظيم النسائى للمؤتمر أظهرت النساء

فى جميع أنحاء البلاد غضبهن ضد إصرار الحكومة على قرارها. وأظهرن شجاعة وحماسا فى احتجاجهن حتى صارت مقاومتهن معيارا لا يضاهى فى الاحتجاج على الحكومة. ففى جوهانسبرج تجمعن خارج مكتب التصاريح الرئيسى وقمن بتفريق النساء اللائى جئن للحصول على تصاريح والموظفين الذين يعملون بالمكتب الأمر الذى أوقف العمل واعتقلت الشرطة المئات منهن.

وذات يوم أخبرتنى وينى أنها تعتزم أن تنضم للنساء المحتجات فى اجتماعهن فى اليوم التالى عند مكتب التصاريح ورغم إعجابى بالتزامها وشجاعتها فقد كنت حذرا. فقد كانت وينى قد انضمت إلى فرع المؤتمر النسائى فى غرب أورلاندو. وقلت لها إنى أرحب بقرارها لكنى حذرتها من تلك الخطوة التى ستغير حياتها. فقد كانت تنتمى إلى أسرة ميسورة بالمعايير الإفريقية ولم تكن قد تعرضت لواقع الحياة البغيض فى جنوب إفريقيا. وأخبرتها إنه إذا تم القبض عليها فستفقد وظيفتها التى يقيم دخلها أودنا هذا بالإضافة إلى كونها حاملاً. فقد كنت أشعر أننى كقائد للمعركة، وكزوج يجب أن أوضح لها نتائج عملها. ولكنها كانت قد عقدت العزم وفى الصباح اصطحبتها بالسيارة إلى المحطة التى كانت النساء ستستقل منها القطار إلى المدينة وعرفت أنها قد بدأت رحلة الأخطار الطويلة.

وتجمعت مئات النساء عند مكتب البريد الرئيسى، كانت هناك الفتيات وكبيرات السن، وكانت هناك من يحملن أطفالهن على ظهورهن ومن يلتحفن بالبطاطين القبلية ومن يرتدين ملابس أنيقة، ونظمن المسيرات

وأطلقن الأناشيد والأغنيات. وخلال دقائق حاصرهن رجال الشرطة المسلحون وألقوا القبض عليهن واقتادوهن إلى نقطة شرطة ميدان مارشال. وبدت النساء مبتهجات وكن يلقين إلى مراسلى الصحافة بعبارات التحدى الفكاهية. وقد تم اعتقال ألف امرأة فى ذلك اليوم. ومثّل مكتب «مانديللا وتامبو» معظم النساء اللائى ألقى القبض عليهن وتوجهت لقسم الشرطة لعمل ترتيبات الكفالة ورأيت وبنى مبتهجة هناك. وفى اليوم التالى تم اعتقال ألف امرأة أخرى وأحيلت بعضهن للقلعة لتنتظرن المحاكمة. وقد سبب ذلك متاعب للسلطات إذ لم تكن هناك أماكن لهن جميعا هذا بالإضافة إلى عدم وجود أغطية وحصر ومراحيض كافية. ورغم أننى والقادة الآخرين كنا نحاول الإفراج عنهن بالكفالة فقد عارضت ليليان نجويى رئيسة التنظيم النسائى وقيادات أخرى ذلك الإجراء ورأت أن تقضى النساء مدة العقوبة التى يحكم عليهن بها من أجل فاعلية ومصداقية الاحتجاج. وكحل وسط اتفقت مع ليليان أن تقضى النساء أسبوعين فى السجن نقوم بعدها بتقديم الكفالة.

-٢٩-

لمدة أشهر كنا نستعد لمحاكمتنا الرسمية التى كان موعدها أغسطس عام ١٩٥٨. وكانت الحكومة قد كونت هيئة محكمة عليا خاصة من القضاة رامف، وكيندى، ولودورف وكان لثلاثتهم صلة بالحزب الحاكم هذا بالإضافة إلى شهرة كينيدى «كقاضى الإعدام» حيث إنه قد حكم بالإعدام على ثلاثة وعشرين إفريقياً بتهمة قتل اثنين من رجال

الشرطة البيض.

ونقلت الدولة مكان المحاكمة إلى بريتوريا على بعد ٣٦ ميلا. وكان جميع المتهمين وهيئة الدفاع من سكان جوهانسبرج مما ألزمنا بالسفر يوميا وما استلزمه ذلك من ضياع الوقت وزيادة النفقات هذا بالإضافة إلى ما عناه القرار من تحطيم معنوياتنا بعزلنا عن مؤيدينا إذ كانت بريتوريا من معاقل الحزب الحاكم ولم يكن للمؤتمر هناك سوى تواجد طفيف. وكانت رحلة الذهاب التى كانت تبدأ فى السادسة صباحا والعودة فى الحافلة غير المريحة ذات المقاعد الخشبية الطويلة تستغرق خمس ساعات يوميا.

كان فريق دفاعنا بقيادة إسرائيل ميسلز فريقا نضاليا قويا. وبدأ ميسلز بطلب تغيير القاضيين لودورف ورامف باعتبار أن لهما اهتمامات تمنعهما من اتخاذ قرارات عادلة حيث كان رامف قاضى محاكمات التحدى وكان لودورف ممثل الحكومة عام ١٩٥٤ فى قضية لنا ضد الشرطة. كان ذلك الطلب استراتيجية خطرة لعلمنا أن هناك قضاة أسوأ بكثير من هذين وكنا أيضا على ثقة أن رامف يقف دائما مع القانون رغم انتماءاته السياسية. وأعلن لودورف انسحابه ورفض رامف قائلا إن تحكيمه فى قضية التحدى لن يكون له أثر على هذه القضية وعينت الحكومة القاضى بيكر محل لودورف ولقى منا الترحيب حيث لم تكن له ارتباطات بالقوميين.

وبعد ذلك حاولنا إثبات عدم صحة قرار الاتهام على أساس عدم

الوضوح والدقة حيث إن أساس الاتهام بالخيانة العظمى وهو التخطيط للعنف لم يثبت. وبدا القضاة الثلاثة مقتنعين بذلك وبعد محاولات قانونية استمرت شهرين وفى ١٣ أكتوبر أعلنت الدولة فجأة سحب الاتهام بالكامل. وبعد شهر أصدر المدعى العام اتهاما آخر صيغ بعناية ودقة قائلا إن المحاكمة ستستمر ضد ثلاثين من المتهمين كُنت من بينهم وأن الآخرين سيحاكمون فيما بعد. واستمرت المحاكمة شهورا عديدة قُضيت معظمها فى مناورات قانونية عقيمة. ورغم نجاح هيئة الدفاع فى إيضاح زيف الادعاء فإن الحكومة استمرت وأعلن وزير العدل وقتها أن المحاكمة ستستمر رغم الملايين التى ستتكلفها.

وفى ٤ فبراير ١٩٥٨ وضعت ويني طفلتنا التى أسميناها زينانى ويعنى الاسم «ماذا أحضرت إلى العالم» ويجسد التحدى. وحضرت أمى لمساعدة ويني.

-٣٠-

فى ٦ إبريل ١٩٥٩ وفى الذكرى السنوية لرسو جان ڤان رايبيك فى الكيب ولدت منظمة جديدة أخذت تعمل على منافسة المؤتمر كمنظمة إفريقية رائدة فى جنوب إفريقيا. كانت المنظمة تدعى «مجلس كل الأفارقة» وقد أعلنت منذ البداية رفضها لسياسة كل الأعراق التى يتبعها المؤتمر. وكان الأعضاء المؤسسون يعتقدون أن منظمة المؤتمر ليست نضالية بالدرجة الكافية وأن أعضاءها لا يرتبطون بالجماهير وأنها يسيطر عليها غير الأفارقة. وتم انتخاب روبرت سوبوكوى رئيسا

وبوتلاكو ليبالو أمينا عاما وكلاهما من الأعضاء السابقين لتنظيم الشباب. وفى الخطاب الافتتاحى دعا سوبوكوى إلى حكم الأفارقة للأفارقة ومن أجل الأفارقة وقدمت المنظمة مانيفستو ودستورا. وأعلنت أنها تنوى الإطاحة بسيادة البيض وأن تؤسس من الأفارقة اشتراكية قوامها الديمقراطية واستنكرت الشيوعية بجميع أشكالها واعتبرت البيض والهنود أقليات أجنبية ليس لها مكان فى جنوب إفريقيا.

ولم يسبب ميلاد المنظمة الجديدة لنا الدهشة فقد كان الأفارقة القوميون فى المؤتمر يجهرون بالشكوى منذ أكثر من ثلاث سنوات، وفى عام ١٩٥٧ دعوا إلى سحب الثقة من اللجنة التنفيذية للترنسفال ولكنهم هزموا وعارضوا قرارات عديدة للمؤتمر مما أدى إلى فصل ليبالو. وكان مجموعة الأفارقة القوميين قد عارضوا الميثاق على أساس أنه خرق لمبادئ القومية الإفريقية. ورفعت المنظمة الجديدة شعارات إفريقيا للأفارقة والولايات المتحدة الإفريقية.

وكان المؤسسون أصدقاء وزملاء لى وشعرت بالاستياء أن راديبى معلمى السياسى قد انضم للمنظمة الجديدة رغم كونه عضوا سابقا فى الحزب الشيوعى.

وكان عديد ممن انضموا للمنظمة الجديدة قد فعلوا ذلك لأسباب شخصية منها الغيرة والرغبة فى الانتقام. وكان اعتقادى دائما أن على المقاتل من أجل الحرية أن يكبت كثيرا من المشاعر الشخصية التى تجعل منه فردا مستقلا بدلا من جزء من حركة جماهيرية واعتقدت أن

كثيرا من آراء وتصرفات أعضاء المنظمة الجديدة PAC غير ناضجة. ورغم تعاطفى مع آراء الأفارقة القوميين وشاركتهم كثيرا فى آرائهم فى وقت من الأوقات فقد كنت أعتقد أن النضال من أجل الحرية يتطلب من الإنسان القبول بآراء وسيطة وتقبُّل نظم قاومها حينما كان أحدث سنا.

وقدمت PAC برنامج عمل مثيرا وطموحا يعد بالحلول السريعة وكان ضمن ذلك الوعد بأن التحرير سيتم عام ١٩٦٣. ورغم أن ذلك التنبؤ أثار الأمل والحماس بين الجماهير التى تعبت من الانتظار فقد كان من الخطر أن تعد منظمة جديدة بما لا تستطيع تنفيذه.

ورغم ترحيبنا الدائم بانضمام أى شخص لمعركة الكفاح فإن المنظمة الجديدة كانت كثيرا ما تقوم بدور المفسد. فقد أدت إلى تقسيم الناس فى لحظة حرجة. فكانوا مثلا يطلبون من الناس الذهاب إلى العمل فى وقت نكون قد دعونا فيه إلى الإضراب وكانت تصدر تصريحات مضللة ترد بها على تصريحاتنا. لكننى كنت آمل فى الوحدة بين المنظمتين رغم أن المؤسسين كانوا قد انفصلوا عن المؤتمر. وهكذا بدأت أهتم بنشاط تلك المنظمة وسياستها على أمل أن أجد تماثلا أكثر من الاختلاف الظاهر.

-٣١-

وفى عام ١٩٥٩ أقر البرلمان قانون الحكم الذاتى للبانتو الذى أدى إلى خلق ثمانى بانتوستانات عرقية منفصلة وكان ذلك تأسيسا لما أسمته

الدولة بالأبارتايد الأعظم. وتبع ذلك قرار منع غير البيض من الالتحاق بالجامعات التى كانت تقبلهم بحجة استحالة دمج الأفارقة فى مجتمع أبيض. وطبقا للقانون الجديد فقد حُرمنا نحن الأفارقة الذين نعيش فى مناطق «البيض» من الحرية فى تلك المناطق ومن الاستقلال فى «مناطقنا» العرقية.

وحدثت مقاومة شديدة للقانون الجديد فى المناطق الإفريقية واعتقل على أثرها عشرات الأبرياء وحوكموا وسجنوا ونفوا وعذبوا وقتلوا. ووصلت المقاومة فى سكهوكهو نيلاند إلى تحد علنى رفض الناس على إثره دفع الضرائب وكان المؤتمر قد لعب دورا قائدا فى الاحتجاج فى تلك المنطقة وفى منطقة زيروست. وانبثقت فروع جديدة للمؤتمر فى زيروست لحق بعضويتها ألفان وحُظِر نشاط المؤتمر هناك. كما انفجرت المقاومة فى أماكن أخرى عديدة قوبلت بالقمع. أما فى ثمبولاند فقد كانت المقاومة قد بدأت منذ عام ١٩٥٥ وكان ساباتا أحد قوى الاحتجاج.

وقد آلمنى أن يتوجه غضب الناس فى ترانسكى إلى داليونجا الذى كان يتعاون مع الحكومة والذى كان ابن أخى ومعلمى فى وقت من الأوقات. واتخذ هو ضد المواطنين إجراءات تعسفية وكانت هناك محاولات عدة لاغتياله. وكان مصدر ألم آخر لى هو أن والد وينى كان من مؤيدى الحكومة.

-٣٢-

وفى ٣ أغسطس وبعد عامين وثمانية أشهر من اتهامنا بدأت محاكمتنا الفعلية. وقد ضمت المحكمة حوالى ألفين من الوثائق إلى ملف الدعوة ودعت مائتين وعشرة شاهد منهم مائتان من أعضاء الشرطة السرية الذين اعترفوا أنهم قاموا بالاختباء فى دواليبنا وتحت أسرتنا والتخفى كأعضاء فى المؤتمر بالإضافة إلى العديد من الوسائل الأخرى لجمع المعلومات. وكانت معظم الوثائق عبارة عن كتب وأوراق ضبطت فى حملات التفتيش ومذكرات كتبها رجال الشرطة السرية أثناء اجتماعنا وكانت معظمها مشوشة.

وبدأ استجواب الشهود ورغم حجم الوثائق المقدمة فلم يكن بها ما يديننا. وفى مارس أعلن الادعاء أنه أتى بدليل الإدانة القاطع وكان ذلك تسجيلا لكلمة ألقاها روبرت ريشا على عدد من المتطوعين قبل أسابيع من إلقاء القبض علينا وجاء فيها «إذا طلبت المنظمة منكم عدم استعمال العنف فيجب عليكم ألا تستعملوه. وإذا كنت متطوعا حقا وأطلب إليك أن تستعمل العنف فعليك أن تصبح عنيفا لأقصى درجة، لابد أن تقتل.. تقتل.. وهذا هو كل شئ».

واعتقد المدعى أنه قد ختم القضية ورددت الصحف كلمات ريشا واعتبرت الدولة والصحافة أنها قد كشفت النقاب عن زيف ادعاءات المؤتمر بعدم استعمال العنف. وكانت كلمات ريشا غير معتادة وكما أثبت الدفاع فقد كان يؤكد على أهمية النظام وعلى أن يفعل المتطوع

ما يطلب منه مهما كان لا يروقه وكانت تلك الكلمات مقتطعة من السياق كما برهن الشهود.

وبعد ذلك كان علينا استدعاء شهودنا وكان شاهدنا الأول هو د.ويلسون كونكو على خلاف جميع التوقعات بأن يكون هو الرئيس لوثولي. وكان كونكو من زولو إقليم الناتال وكان طبيبا ممارسا نابها وضمن مؤسسي تنظيم الشباب وأحد الذين شاركوا في حملة التحدي. وكنا قد طلبنا ضم سجله في جامعة ويتس -حيث كان الأول على دفعته- إلى القضية. وقد بدا على القاضي كيندي أنه هو الآخر فخور به حيث إنه كان هو ناتاليا أيضا. وقد سبب وجود كونكو في أن ينظر إلينا كيندي على أننا لسنا مثيري شغب بل رجالاً لهم طموحاتهم. وقد برهن كونكو في شهادته التزام المؤتمر بعدم العنف. وبعد ذلك صعد الرئيس لوثولي منصة الشهادة وترك أثرا إيجابيا على الهيئة القضائية لوقاره وصدقه وقد استمرت شهادته عدة أيام برهن فيها بصدق سعي المؤتمر إلى التناغم الاجتماعي كما وضح أن هناك فرقا بين عدم العنف والمسالمة فإن الذين يميلون إلى عدم العنف يدافعون عن أنفسهم إذا هوجموا على عكس المسالمين. ولكن وقع حدث هام في جنوب إفريقيا يوم ٢١مارس قطع سير شهادة لوثولي وحينما عاد مرة أخرى كانت جنوب إفريقيا قد تغيرت كثيرا.

-٣٣-

في ديسمبر عام ١٩٥٩ عُقِد الاجتماع السنوي للمؤتمر في دربان

وسط مظاهرات صاخبة ضد تصاريح المرور وقرر المجتمعون بالإجماع بدء حملة على مستوى البلاد ضد التصاريح يوم ٣١مارس تبلغ ذروتها يوم ٢٦ يونيو بحرق جماعى للتصاريح.

وبدأت الحملة فورا وأرسلت الوفود إلى السلطات المحلية وجاب موظفو المؤتمر البلاد متحدثين عن الحملة وسرت الأخبار فى المناطق والمصانع وتم طبع منشورات وملصقات وتوزيعها ولصقها فى القطارات والحافلات. وأخذت الدولة تهدد بحظر المؤتمر. أما فى أنحاء إفريقيا فكانت مسيرة الحرية تتقدم وأعلنت غانا جمهورية مستقلة برئاسة نكروما الإفريقى القوى المعارض للأبارتايد مما سبب الذعر للحزب القومى وجعلهم أكثر إصرارا على إخماد المعارضة فى البلاد. وفى عام ١٩٦٠ تم استقلال عدة مستعمرات سابقة فى إفريقيا وأصبحت دولا مستقلة. وفى فبراير زار هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا جنوب إفريقيا وتحدث فى البرلمان عن رياح التغيير التى تهب على إفريقيا.

وكانت قيادة PAC تبحث عن مناسبة تضم إليها التابعين. فبدلاً من أن يلحقوا بحملة المؤتمر المعارضة للتصاريح قرروا بدء حملتهم المنفردة يوم ٢١مارس أى قبل حملتنا بعشرة أيام. وفى اليوم المحدد سار سوبوكوى ولجنته التنفيذية إلى مركز الشرطة ليسلم نفسه للحبس معلنا أنه لن يدافع عن نفسه أو يدفع غرامة أو يخرج بكفالة فقد اعتقد أن حبسهم لن يتجاوز الأسابيع وبدلا من ذلك حكم بسجنهم ثلاث سنوات دون أى خيار آخر.

ورغم أن دعوة الـ PAC لم تلق استجابة قوية فى جوهانسبرج، ففى إيڤاتون تقدم عدة مئات للشرطة طالبين إلقاء القبض عليهم لعدم حملهم التصاريح. كما حدثت مظاهرة ضخمة من حوالى ٣٠٠٠٠شخص فى كيب تاون ووقعت حوادث شغب قُتل فيها اثنان. وكانت آخر الأماكن التى وقعت فيها مظاهرات هى شاربفيل حيث انتهى الأمر بمأساة. فقد توجه عدة آلاف إلى الشرطة وكانوا هادئين غير مسلحين ونظرا لتفوقهم العددى شعرت قوة الشرطة وعددها خمسة وسبعون بالخوف وفتحت نيرانها على الجموع التى استدارت وبدأت فى الهرب من الرصاص. وكانت النتيجة مقتل ستة وتسعين إفريقيا أصيب معظمهم برصاص فى ظهره وبلغ عدد الجرحى أكثر من أربعمائة من بينهم عشرات النساء والأطفال. وكانت مذبحة نشرت صورها صحف العالم وأثارت ردود فعل عنيفة على المستوى المحلى والدولى وصدرت احتجاجات غاضبة من جميع أنحاء العالم بما فيها المصادر الرسمية الأمريكية. ولأول مرة يتدخل مجلس الأمن فى شئون جنوب إفريقيا ويصدر لوما للحكومة ويطالبها ببدء خطوات لإحلال المساواة بين الأعراق. وهبطت أسعار البورصة وبدأ تهريب رءوس الأموال إلى الخارج وأخذ البيض فى رسم خطط الهجرة بينما أصدرت الحكومة بيانا قالت فيه إن أحداث شاربفيل كان مؤامرة شيوعية.

خلقت تلك الأحداث وضعا جديدا فى البلاد فرغم عدم نضج وانتهازية بعض القيادات فقد أظهرت منظمة PAC شجاعة وقوة احتمال فى

المظاهرات فى شاربڤيل. وفى خلال يوم واحد احتلت المنظمة الصفوف الأمامية فى المقاومة ولقى سوبوكوى الترحيب فى الداخل والخارج كمخلص للبلاد وقائد لحركة التحرير. وكان على المؤتمر أن يقوم بتعديل خططه طبقا للموقف الجديد.

وعقدت جماعة صغيرة منا -وولتر ودوما نوكوى وچو سلوڤو وأنا- اجتماعا دام طوال الليل للتخطيط لرد الفعل. وكنا نعرف أن علينا أن نعلن علمنا بالأحداث وأن نهيئ للناس فرصة للتعبير عن غضبهم وحزنهم. وأخبرنا الرئيس لوثولى بخطتنا. وفى ٢٦ مارس قام بنفسه بإحراق جواز مروره علنا فى بريتوريا ودعا الآخرين أن يفعلوا مثله. وأعلن يوم ٢٨ مارس يوما يلزم المواطنون فيه منازلهم للحداد والاحتجاج على وحشية حوادث شاربڤيل وقمت أنا ودوما نوكوى بحرق تصاريحنا فى أورلاندو أمام مئات الناس ومراسلى الصحف.

وفى يوم ٢٨ مارس كانت هناك استجابة رائعة لدعوة الرئيس وأثبت ذلك جماهيرية المؤتمر كمنظمة. وفى كيب تاون اجتمع حوالى خمسين ألفا فى منطقة لانجا للاحتجاج. وثارت أحداث شغب فى أماكن عديدة. وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ وأعطت لنفسها سلطات واسعة فى اتخاذ الإجراءات ضد أى نوع من العصيان وباتت جنوب إفريقيا خاضعة للأحكام العسكرية.

-٣٤-

فى الواحدة والنصف من صباح ٣٠ مارس استيقظتُ على صوت

طرقات معادية على الباب وعرفت أنها الشرطة وفتحت الباب لأجد عددا من رجال الشرطة المسلحين الذين قاموا بقلب المنزل رأسا على عقب وأخذوا معهم كل قصاصة ورق وجدوها حتى السجلات التى كنت أقوم بجمعها عن ذكريات والدتى عن التاريخ والأساطير القبلية. وتم القبض علىَّ دون إعطائى فرصة للاتصال بمحامىي وأُخذت إلى مركز شرطة نيولاندز فى صوفيا تاون حيث وجدت عددا من زملائى. بينما وصل آخرون أثناء الليل حتى وصل عددنا أربعين. وفى السابعة والنصف صباحا نُقلنا إلى زنزانة صغيرة بها حفرة فى الأرض ولم نعط أى بطاطين أو حصائر. وأخذت الحفرة فى الانسداد بانتظام وأصبحت الرائحة لا تحتمل. واحتججنا وقوبل الاحتجاج بالصمت فقررنا الاندفاع حين يفتح الباب ثانية ورفض العودة لحين إحضار طعام ولما فعلنا ذلك أمرنا الجاويش بالعودة فورا وإلا أحضر خمسين شرطيا بهراوات لكسر رءوسنا. وفعلنا.

وفى الثالثة ظهرا وضعوا لنا إناء به ثريد ذرة دون أى أدوات إطعام ورغم ذلك أكلنا بأيدينا غير المغسولة نظرا لشدة جوعنا. وبعد ذلك انتخبنا لجنة كنت متحدثها وكتبنا طلبا نحتج فيه على الظروف غير المناسبة ونطلب الإفراج عنا على أساس عدم قانونية احتجازنا. وفى السادسة مساء أحضروا لنا بطاطين وحصرا ملوثة بالدماء الجافة والقىْ ترعى فيها الحشرات والهوام كالقمل والصراصير وتنبعث منها رائحة تنافس رائحة المجارى. وفى منتصف الليل بدأوا فى استدعائنا وكنت أول المستدعين ووجهوا إلينا أسئلة أعيد بناء عليها إلقاء القبض

علينا طبقا لقانون الطوارئ. وفى الصباح قيل لنا إن علينا أن نُرحّل إلى بريتوريا لحضور جلسة المحاكمة.

-٣٥-

وكانت المحاكمة قد استؤنفت فى غيابنا يوم ٣١مارس وكان الذين حضروها هم الذين فشلت الشرطة فى إلقاء القبض عليهم. وكان على الرئيس لوثولى أن يدلى ببقية أقواله وعندما سأل عنه القاضى رامف أُبلغ أنه فى حيازة الشرطة. وطلب القاضى استدعاءه ورُفعت الجلسة.

وبعد ذلك اكتشفت أنه قد وقع اعتداء على الرئيس بعد القبض عليه وكانت تلك المعاملة لشخص فى مثل منزلته، بالإضافة إلى مرضه بالقلب، شيئا لايحتمل. حينما أُحضرنا مرة أخرى إلى المحكمة أُبلغ القاضى أن الشرطة رفضت إحضار لوثولى وتأجلت الجلسة. وأُلقى القبض علينا مرة أخرى وسط هرج وفوضى. ووقعت يومها الشرطة فى خطأ مضحك. فقد كان ويلتون مكوايى أحد العناصر النشيطة فى المؤتمر قد حضر من بريتوريا لحضور المحاكمة وحدث أن انفصل عن زملائه المسجونين داخل القاعة وحينما أراد الخروج ورأى الحلقة التى كان قد أحدثها إعادة القبض علينا سأل رجل الشرطة عن الأمر فأخبره أن ذلك لا يخصه فلما أبلغه أنه أحد المقبوض عليهم أهانه الضابط وهدده وانصرف ويلتون واختبأ لعدة أشهر ثم تم تهريبه خارج البلاد ليظهر مرة أخرى كممثل اتحاد النقابات التجارية فى الخارج وليذهب بعد ذلك إلى الصين ليدرّب عسكريا.

وكانت الحملة قد أسفرت عن اعتقال أكثر من ألفي شخص في جميع أنحاء البلاد رجالا ونساء من جميع الأعراق وكلهم معارضون للأبارتايد. وفي يوم ٨ إبريل أعلن المؤتمر وPAC منظمتين غير شرعيتين وأصبحت عضويتهما جريمة تعاقب بالغرامة والحبس وكانت عقوبة تعزيز أهداف المؤتمر عشر سنوات سجن وهكذا أصبحنا جميعا خارجين على القانون.

ونقلنا إلى سجن بريتوريا الذي أصبح منزلا لنا لمدة طويلة. فقد كنا نغادره في الصباح إلى المحكمة ونعود إليه بعد الظهر. وطبقا لتعاليم الأبارتايد كان السجن يفصل بين المحتجزين طبقا للون البشرة وكانت الوجبات تحدد طبقا للون البشرة. فكانت تصرف في الأفطار كميات متساوية للأفارقة والهنود والملونين لكن الهنود والملونين كانوا يحظون بنصف ملعقة سكر للفرد. وكانت وجبات العشاء موحدة إلا أنه لم يكن يصرف خبز للأفارقة. أما طعام البيض فكان متميزا حتى في النوعيات التي تقدم.

وكنت أثناء مدة الحجز أتمتع برحلات في نهاية الأسبوع إلى جوهانسبرج. فقبيل إعلان حالة الطوارئ غادر أوليفر جنوب إفريقيا عملا بأوامر المؤتمر الذي كان قد قرر أنه يجب سفر بعض الأعضاء لتقوية المنظمة في الخارج تحسبا لليوم الذي تُحظر فيه. وكانت مناورة أوليفر من ضمن الأعمال الموفقة من جانب المؤتمر حيث لم نكن وقتها نتخيل الأهمية الحيوية التي ستكون للجناح الخارجي. وكان أوليفر قبل سفره قد أوكل إلى صديق مشترك لنا وهو هايمي داڤيدوف أمر إغلاق

مكتبنا وإنهاء عملنا وقد طلب داڤيدوف من السلطات السماح لى بالحضور إلى المكتب نهاية كل أسبوع ووافقت السلطات فى نوبة من الكرم.

-٣٦-

وفى يوم ٢٥ إبريل أى اليوم السابق لاستئناف المحاكمة استدعانا ميسلز لمناقشة الآثار الخطيرة لحالة الطوارئ على سير المحاكمة. وكانت الاستشارات بيننا وبين هيئة الدفاع قد أصبحت مستحيلة بسبب قانون الطوارئ. واقترحت هيئة الدفاع الانسحاب كنوع من الاحتجاج رغم معارضة ميسلز خوفا من استفزاز القضاة. وقررنا بالإجماع أن نتولى نحن المحتجزين الدفاع عن أنفسنا وأن أتولى أنا ودوما نوكورى إعداد القضية وقام نوكورى بإعلان ذلك فى المحكمة يوم ٢٦ إبريل وكانت صدمة للقضاة الذين حذرونا من مغبة تصرفنا.

وكانت استراتيجيتنا أن نطيل أمد القضية حتى انتهاء حالة الطوارئ وعند ذلك يعود محامونا ويتمكنون من الدفاع عنا فى أحوال طبيعية.

وكان من الصعب الإعداد للقضية فى السجن حيث تعوقنا أنظمة الأبارتايد فقد كنا نحتاج أن نتقابل لكن قوانين السجن كانت تمنع لقاء الرجال والنساء والبيض والسود وبعد مفاوضات مطولة مع سلطات السجن سُمح لنا بالتشاور تحت ظروف مشددة وتمت إقامة فواصل حديدية شبكية تفصل البيض عن السود أثناء تلك اللقاءات. وقمنا بتدريب المتهمين على إجراءات الشهادة والدفاع.

وبعد فترة من الإدلاء أمام المحكمة بدأ التعب ينتاب البعض. وطلب أحدنا التأجيل ورفضت هيئة المحكمة مذكرة إيانا بتحذيرنا عندما طلبنا من هيئة الدفاع الانسحاب. وعندما عدنا إلى السجن تعرضت للهجوم وطالبنى البعض بالكشف عن السبب الذى من أجله أخبرتهم أن يستغنوا عن فريق الدفاع وأخبرتهم أن ذلك كان قرارا جماعيا وحذرتهم من أن يفقدوا شجاعتهم وإلا فسنواجه متاعب جمة وذكرت أن القضية أكبر من أن تكون مجرد محاكمة لخرق القانون إذ إنها اختبار لقوتنا وخمد الاحتجاج.

وعندما بدأ المتهم الثالث أحمد كاثرادا قضيته وأثناء استجوابه للشهود أعلن ڤيرويرد رئيس الوزراء عن قرب رفع حالة الطوارئ اعتقادا منه أن الحكومة قد قضت على نضال التحرير. عندئذ عادت هيئة الدفاع وشعرنا بالارتياح فقد كان قد مر علينا خمسة أشهر فى الحجز بدون محامين.

بدأت شهادتى يوم ٣ أغسطس وكان قد مرت علىَّ سنوات ثلاث من الصمت والحظر والنفى الداخلى وكنت أترقب تلك الفرصة لأعبر عن نفسى أمام من يحاولون الحكم علىَّ. وفى أثناء شهادتى الرئيسية قلت إننا نطالب بالحقوق الدستورية لكل البالغين وأننا مستعدون للقيام بضغوط اقتصادية لتحقيق ذلك حتى تضطر الدولة للحوار معنا. فإذا اقترحت الحكومة مثلا أنه نظرا لعدم استعداد الأوربيين الآن أن يسيطر عليهم الأفارقة وأنها على استعداد لمنحنا ستين مقعدا فى البرلمان على أن تعيد تقييم الموقف بعد خمس سنوات فإنى أعتبر ذلك

انتصارا. ولكن الدولة مصرة على كونى شيوعيا خطيرا ورغم عدم كونى شيوعيا فأنا لا أرغب فى التباعد عن أصدقائى الشيوعيين ولهذا ورغم خطر إعادتى للسجن للإدلاء بهذه الآراء فأنا لا أتردد فى التأكيد على الدعم الهائل الذى منحه إيانا الشيوعيون.

وعندئذ سُئلت عما إذا كان نظام الحزب الواحد مناسبا لجنوب إفريقيا فأجبت أن المشكلة ليست مشكلة شكليات ولكنها مشكلة الديمقراطية فإن كان بالإمكان التعبير الديمقراطى من خلال الحزب الواحد فلابد لى أن أبحث الأمر جيدا وكذلك أفعل إذا ما كان بالإمكان التعبير الديمقراطى من خلال التعددية الحزبية. وقلت إنه فى هذا البلد يوجد نظام متعدد الأحزاب لكن فيما يختص بغير الأوروبيين فلا توجد سوى ديكتاتورية شريرة.

وأغضبنى القاضى رامف حينما قال إن التمثيل البرلمانى لا يجدى مع غير المتعلمين فقد نسى أن التعليم لا يعنى القراءة والكتابة فالشخص الأمى من الممكن أن يكون ناخبا متعلما يفوق من يحمل درجة جامعية. وأخبرت المحكمة أيضا أننا نعتقد بإمكانية تحقيقنا لمطالبنا دون عنف نظرا لغلبتنا العددية. وأنه عن طريق سياسة الضغط الاقتصادى كالإضرابات مثلا فلابد وأن يستجيب الأوروبيون.

ورفعت القوانين الاستثنائية آخر أغسطس وأفرج عنا واستقبلتنا الجماهير بحماس زائد وجاءت وينى إلى بريتوريا ولأول مرة منذ خمسة شهور أقضى الليل فى سريرى.

واستمرت المحاكمة بعد ذلك تسعة شهور وكانت أياما مجيدة حيث كان بإمكان أفرادنا أن يقفوا على المنصة متحدثين عن سياسة المؤتمر. وكذلك فعلوا.

وفى أكتوبر دعى البروفسور ماثيوس كشاهد أخير. أدلى بشهادته برباطة جأش وكان يعامل ممثلى الادعاء كطلبة فى حاجة إلى توبيخ وشرح بأسلوب بديع أن الأفارقة يعلمون أن المعركة القائمة على عدم استعمال العنف تتطلب معاناة وقد اختاروا ذلك لأنهم يفضلون الحرية على أى شئ آخر. وهكذا أنهى الدفاع نهاية رائعة وبعد أن انتهى صافحة القاضى كيندى وأعرب عن أمله أن يلتقيا ثانية فى ظروف أفضل.

-٣٧-

وبعد رفع الطوارئ اجتمعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر سرا فى سبتمبر لمناقشة المستقبل وقررنا ألا نحل أنفسنا بل نعمل سرا وكان ذلك يتطلب توقف سياستنا الديمقراطية المبنية على الاجتماعات والمؤتمرات وخلق هياكل جديدة للاتصال بمنظمات المؤتمر غير المحظورة وكانت تلك الهياكل غير قانونية مما يعرض المشاركين للسجن وكان علينا بالضرورة حل تنظيمى الشباب والمرأة.

ورغم أن مكتب «ماندیلا وتامبو» كان قد أنهى أعماله فقد كنت أمارس عملى القانونى من خلال شقة أحمد كاثرادا وتكاثر العملاء حتى أصبحوا يزحمون المكان. وكانت وينى فى ذلك الوقت حاملا للمرة

الثانية وكانت تأمل أن أكون معها وقت الوضع. لكن مرض ابنى مكجاثو جعلنى أخرق أمر الحظر وأسافر إلى ترانسكى وأحضره لإجراء جراحة له فى جوهانسبرج. وحين عدت كانت وينى فى المستشفى وأسرعت هناك لأجدها قد وضعت بنتا أسميناها زيندازيسوا تيمنا باسم أمير الشعراء شعب الإكسهوسا.

-٣٨-

واستغرقت المحكمة شهرا لتستكمل تلخيصها الأخير للقضية وفى مارس بدأ ميسلز الدفاع وأعقبه برام فيشر. ولكن المحكمة قطعت دفاع فيشر فى ٢٣ مارس وطلبت التأجيل أسبوعا.

وكان قرار الحظر الخاص بى مقررا له أن ينتهى عقب ذلك بيومين وقررت أن أذهب فى غفلة من الشرطة لحضور مؤتمر «الجميع فى المعركة» الذى كان هدفه إثارة القلاقل من أجل مؤتمر دستورى لجميع مواطنى جنوب إفريقيا كان مقررا أن يعقد فى مدينة على بعد ثلاثمائة ميل وكنت أنا المتحدث الرئيسى.

وفى اليوم السابق لسفرى عُقد اجتماع سرى للجنة العاملة القومية لبحث الاستراتيجية وكنا قد قررنا العمل سرا وفقا لخطة «M». واتُخذ القرار بأنه إذا لم تتم إدانتى فعلىّ أن أختفى وأسافر عبر البلاد لتنظيم المؤتمر المقترح كما تقرر أن أظهر فى بعض المناسبات لأعلن أن المؤتمر مازال يكافح.

وشرحت لوينى ما حدث وأخبرتها أنى سأرحل فى اليوم التالى وأننى

قد أعود لبريتوريا يوم الإثنين لسماع النطق بالحكم وعلى أية حال فلن أعود إلى المنزل فإن تمت إدانتي فسأذهب إلى السجن وإذا ما برِّئت فسأختفي.

حضر المؤتمر ألف وأربعمائة مندوب من أنحاء البلاد يمثلون مائة وخمسين هيئة دينية واجتماعية وثقافية وسياسية وحينما وقفت لإلقاء كلمتي قوبلت برد فعل حماسي ودعوت في خطابي إلى اجتماع يجلس فيه جميع جنوب الإفريقيين في تآخ ويأتون بدستور يمثل تطلعات البلاد ككل واختتمت كلمتي داعيا إلى الوحدة.

ودعا مؤتمر «الكل في المعركة» إلى مؤتمر قومي عام من ممثلين منتخبين لكل الراشدين من مبدأ التساوي لتقرير دستور جديد ديمقراطي لا عرقي. وتم انتخاب مجلس قومي للعمل أُنتخبت أمينا عاما شرفيا لإبلاغ هذا المطلب للحكومة، وإنه في حالة عدم دعوة الحكومة لمثل هذا المؤتمر فسندعو إلى ثلاثة أيام من الإضراب في المنازل يوم ٢٩ مايو الذي يوافق عيد الجمهورية في جنوب إفريقيا.

وكان ذلك اليوم قد حدد لإعلان الجمهورية في جنوب إفريقيا. وعقب المؤتمر وجهت خطابا إلى رئيس الوزراء ڤيرديرد أطالبه بعقد مؤتمر للدستور وأعلمته باعتزامنا الإضراب ثم أصدرت بيانا صحفيا مؤكدا أن الإضراب سيكون سلميا خاليا من العنف ولم يجب رئيس الوزراء واكتفى بوصف خطابي في البرلمان بالصلافة.

-٣٩-

حتى قبل أن تفتح المحكمة أبوابها يوم ٢٩ مارس عام ١٩٦١ لسماع النطق بالحكم كان جمهور من المؤيدين والصحفيين قد احتشدوا محاولين شق طريقهم إلى الداخل. وبعد أن استعرض القاضى رامف وقائع القضية قال إنه بناء على جميع الأدلة التى قدمت للمحكمة وعن بحث المحكمة عن الحقيقة كان من المستحيل لهيئة المحكمة أن تصل إلى استنتاج أن المؤتمر الإفريقى قد تبنى سياسة للإطاحة بالدولة بالقوة وكذلك فقد وجدت الهيئة أن الادعاء قد فشل فى أن يثبت أن المؤتمر منظمة شيوعية أو أن الميثاق تصورٌ لدولة شيوعية. وبعد أن تحدث لمدة أربعين دقيقة قال القاضى رامف «وهكذا فقد وُجد أن المتهمين غير مذنبين ويتم الإفراج عنهم».

دوّت صيحات الفرح من الجمهور. وعانقنا بعضنا. ولوحنا للقاعة الممتلئة سعادة وصاحت الجماهير بالغناء وأخذت فى الإنشاد. وعند خروجنا حمل بعضنا هيئة الدفاع على الأكتاف وأخذت الكاميرات تلتقط الصور وأخذنا نحن نبحث عن الزوجات والأصدقاء والأقارب. وجاءت وينى وتعانقنا بفرحة رغم علمى أننى لن أنعم بتلك الحرية طويلا وأخذنا جميعا نغنى لإفريقيا. وتسبب الحكم فى إحراج الحكومة فى الداخل والخارج وأدى ذلك إلى شعور الدولة بالمرارة أكثر تجاهنا وتصميمها على أن تكون أكثر صرامة.

ولم أنظر للحكم على أنه تبرئة للنظام القضائى فى جنوب إفريقيا أو على أن الرجل الأسود بإمكانه أن يحظى بمحاكمة عادلة فى محاكم

الرجل الأبيض فقد كان حكما صحيحا وعادلا لكنه كان نتيجة وجود هيئة دفاع ممتازة وهيئة قضائية عادلة.

أما فى حالة محاكمة قضية الخيانة فإن القضاة الثلاثة سموا فوق تحيزاتهم وتعليمهم وبيئتهم. فأثناء المحاكمة كان القاضى رامف يعطى انطباعا بأنه يشارك الأقلية الحاكمة آراءها ولكن جوهر العدالة تغلّب فى حكمه. ولم يكن كيندى محافظا بنفس درجة زملائه وكان يبدو أن فكرة المساواة تروق له. فقد حدث أن كان مسافرا إلى دربان على نفس الطائرة التى كان نوكوى سيسافر عليها ولما لم يسمح لنوكوى أن يركب الحافلة التى كانت ستقلهم إلى المطار رفض كيندى أن يستقلها. أما بيكر فبدا لى دائما أنه متفتّح عقليا وأنه كان على دراية بأن المتهمين قد عانوا كثيرا. وإنى لأمتدح هؤلاء الثلاثة كأفراد وليس كممثلين للمحكمة أو الدولة أو جنسهم.■